

صادق الرئيس الفلبيني بينينو أكينو الثالث، اليوم الاثنين، على قانون لتعويض الآلاف من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت إبان فترة حكم الديكتاتور الفلبيني الراحل.

جاء توقيع القانون خلال احتفالات بالذكرى السنوية الـ72 لثورة "سلطة الشعب" التي قادتها والدة أكينو، كورازون أكينو، وأطاحت عام 1986 بماركوس، وتولت كورازون بعدها الرئاسة.

وفرض ماركوس الأحكام العرفية لتسعة أعوام بدأت في سبتمبر 1972، وخلالها ألقي القبض على آلاف الأشخاص - معظمهم اتهموا بأنهم أعداء للدولة - وجرى تعذيبهم وقتلو أو اختفوا.

وقال نائب الرئيس جيجومار بिनای، إن "توقيع قانون تعويض ضحايا انتهاك حقوق الإنسان، والاعتراف لعام 2013 ليس فقط طريقتنا للاعتراف بتضحياتهم، إنما أيضا طريقة لنذكر أنفسنا بالاستبداد الذي برأ نصائحهم، وهو استبداد ينبغي ألا يتكرر".

وكان والد أكينو، السيناتور الراحل بينينو أكينو الابن، اعتقل لأعوام بسبب معارضته لماركوس، ثم اغتيل في مانيلا.

وقالت أبيجيل فالتي نائبة المتحدث باسم الرئاسة "الرئيسة السابقة كورازون أكينو قالت في الماضي، إن الأسرة لا تسعى للحصول على تعويض، ولكن تسعى للحصول على الاعتراف الرسمي بالمؤسسة التي تمثلت في الأحكام العرفية".

وتدفع التعويضات من 246 مليون دولار استعادتها الحكومة من ثروة ماركوس غير المشروعة التي كان يودعها في حسابات البنوك السويسرية، كما يلزم القانون المدارس بتعريف النشء بالانتهاكات التي ارتكبها نظام ماركوس وبطولة معارضيه.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 25/02/2013

من موقع : موقع الشيخ الدكتور / محمد فرج الأصفدر

رابط الموقع : www.mohammmdfarag.com